
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العلماء وتجربة التنظيمات في القرن التاسع عشر

د. خالد زيادة

I

يواصل الجبرتي في تاريخه **عجائب الآثار** عمل أحمد جلبي عبد الغني في: «أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات»[١]. ويجعل الجبرتي من أوضح الإشارات مرجعاً له في السنوات الأولى التي يؤرخ لها[٢]. إلّا أن دوافعه لكتابة **عجائب الآثار** تختلف في الأصل عن دوافع المؤرخين المصريين السابقين وإن انطلق من أعمالهم. فقد عمد إلى جمع أخبار تراجم علماء ورجال عصره، وقد أوضح لاحقاً: «فلما رأيت ذلك وعلمت سببه، وتحققت رغبة الطالب لذلك، جمعت ما كنت سودته، وهي تراجم فقط دون الأخبار والوقائع». وكان يجمع أخبار التراجم بناءً على طلب المرادي، من خلال الشيخ الزبيدي، لإكمال سلك الدرر[٣]. إن الأحداث التي شهدها الجبرتي بنفسه هي التي حضّته على إكمال التراجم بالأخبار. وإذا كان الجبرتي قد وصل أحداث

---

(١) انظر محمد أنيس: الجبرتي ومكانته في مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني، ضمن: عبد الرحمن الجبرتي؛ دراسات وبحوث، الهيئة العربية العامة للكتاب ١٩٧٦، ص ٩٥ - ١٢٠.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: عبد الرحمن الجبرتي وأحمد شلبي عبد الغني، المصدر السابق، ص ١٨٣ - ٢٠٧.

(٣) فؤاد محمد الماوي في مقدمته لـ: أوضح الإشارات فيمن ولي مصر والقاهرة من الوزراء والباشات. القاهرة ١٩٧٧، ص ٣٨ - ٣٩.

عصره بأحداث ختم بها أحمد عبد الغني تاريخه، فإن خلافاً بين التاريخين يبرز لدينا، لا من حيث الشكل والمنهج فقط، بل من حيث نقطة الارتكاز التي يدور حولها التدوين.

جعل أحمد جلبي عبد الغني في **أوضح الإشارات** من الولاة الأتراك، أي ممثلي الدولة، نقطة الارتكاز في تدوين التاريخ، فالسلطة لديه هي التي تضع فواصل هذا التاريخ وترسم خطوطه العريضة، فيبدأ مع خير بيك أول من عيّنه العثمانيون لتولّي مصر وحتى مصطفى باشا أمير ياخور ١١٤٩ هـ/ ١٧٣٧ م. لكن هذا التاريخ الذي يوقعه دخول الولاة وخروجهم، ويضمنه استمرار مراسم الدولة، يبدؤه الجبرتي مع مطلع القرن الثاني عشر الهجري، فيجعل تعاقب الأعوام أداته لمراقبة سير التاريخ، ومن هنا تكرار ذكر فيضان النيل سنة بعد سنة. إن مسرح هذه الأحداث هو إقليم مصر الذي يتقرر مصيره انطلاقاً من قلبه ومركزه مصر القاهرة. كذلك فإن الأزهر، حسب تعبير الجبرتي، هو قلعة العلماء وتعاقب رجاله يوقع خطى الأحداث التي يرقبها ويسجلها. إلّا أن هذه العناصر التي تطغى على مشهد دولة تتلاشى وتنحلّ مراسمها، لا تشكل مادة التاريخ، فالجبرتي يمهد لمدونته بذكر طرف من خبر الجراكسة المماليك: «واستهل القرن الثاني عشر، وأمراء مصر فقارية وقاسمية»(٤). إن عودة المماليك تحشد الأحداث بمبرراتها فيكتب في نهاية القرن إياه، الذي جعله مسرحاً لتاريخه، وبعد أن استفحل شأن أمراء المماليك فيتعقب أصولهم، وينبىء بانقسامهم الذي غيّب مشهد الدولة وبعثره.

لم يعد وفود الولاة الأتراك يعطي لأحداث مصر تفسيرها، وقد أصبحت صراعات الأمراء مادة التاريخ وغايته. إن انفصالاً مرتقباً لمصير مصر عن استامبول تستعجله أحداث نهاية القرن الثامن عشر لتربطه بالمشرق. والأحداث التي تجري خارج الإقليم ومركزه قلّما تسترعي اهتمام مسجّل التاريخ؛ ولا نجد لدى الجبرتي ما يشير إلى أن محاولات السلاطين المصلحين في استامبول على

(٤) الجبرتي: تاريخ عجائب الآثار. دار الجيل - بيروت. ج ١، ص ٤٢.

امتداد القرن الثاني عشر هجري/ الثامن عشر ميلادي، قد تركت أي صدى في صفحات هذا التاريخ. إن العلماء الذين يؤرخ لهم الجبرتي لا يعيرون مسألة إصلاح الدولة أي اهتمام فضلاً عن انحلالها. يتساءل الوزير المصلح راغب باشا الذي قدم مصر والياً عام ١١٥٨ هـ/ ١٧٤٥ م عمّا أصاب حال العلم في مصر فيعتذر له المشايخ[٥]. إن الوضع يبدو غير قابل لأي إصلاح، والجبرتي يعكس تاريخاً تتحكم فيه المنازعات على السلطة التي نزلت بإقليم مصر إلى الحضيض. والدولة التي كانت من قبل تتحول تدريجياً مع انتصاف القرن إلى مجموعة من رجال حرب ومنازعات من أرباب العكاكيز والوجاقلية. إن نزول البلاء واختلال أحوال الديار المصرية[٦]، ترافق مع بداية صعود علي بيك الكبير (ت ١١٨٧ هـ/ ١٧٧٣ م) فهل ثمة حنين يبديه الجبرتي لمراسم الدولة الآخذة بالتلاشي؛ لقد غدر علي بيك ونفى وفرق واستأصل ومنع ورود الولاة العثمانية[٧]. وغياب السلطة التي يفتقدها المؤرخ يفسح في المجال للفوضى واختلال الأحوال. ويذهب علي بيك من ناحيته إلى إعلان عدم شرعية الدولة العثمانية: هؤلاء العثمانية أخذوها بالتغلب ونفاق أهلها[٨]. ومع ذلك، فإن صورة معاكسة يقدمها الجبرتي لعلي بيك الذي نشر الأمن وعاقب الكبار بجناية الصغار فأمنت السبل وانكفت أولاد الحرام[٩]. فبين دولة يضمن استمرارها وحدة الأمة، وبين بروز الأمراء المماليك الذي يفسح في المجال لدور متصاعد للعلماء، يسهب الجبرتي في وصف الأحداث المتنافرة التي لم تصل إلى غايتها. فلم يتمكن الجراكسة من إحلال دولتهم محل دولة العثمانيين. فسيطر صراع الأمراء والولاة وأعوانهم على ما تبقى من سنوات القرن، ولم يقطع «الحدث المروع» الذي هو الاحتلال الفرنسي من مسلسل أخبار الجراكسة إلاّ لأمد قصير.

(٥) الجبرتي: تاريخ. ج ١، ص ٢٢٩.
(٦) الجبرتي: تاريخ. ج ١، ص ٣٥٣.
(٧) الجبرتي: تاريخ. ج ١، ص ٤٣٢.
(٨) الجبرتي: تاريخ. ج ١، ص ٤٣٣.
(٩) الجبرتي: تاريخ. ج ١، ص ٤٣٣.

إن عناصر مشروع المماليك نجد تفسيرها في التطورات اللاحقة. فمنذ علي بيك الكبير تجمعت في مصر فكرة محاربة الدولة العثمانية والاستقلال عنها، وإنشاء جيش محلي/ مملوكي بدعم غربي، ثم الامتداد نحو الشرق. وقد أفشلت صراعات الأمراء هذا البرنامج الذي بلغ ذروته في وصول عساكر الأمير محمد أبو الذهب إلى دمشق. إلّا أن هذه التطورات ستترك تأثيرها على الوضع الداخلي، ونشهد منذ منتصف القرن الثامن عشر صعود دور العناصر المحلية المتمثلة بالعلماء والكتبة الأقباط. ويذكر الجبرتي على سبيل المثال: «إن كاتب علي بيك القبطي رزق بلغ في أيامه من العظمة ما لم يبلغه قبطي فيما رأينا»[١٠]. كان الاعتماد على الكتبة الأقباط تقليداً قديماً استمر مع العثمانيين، فالشؤون المتعلقة بالصيرفة والمحاسبة وإمساك الدفاتر عادة ما كانت توكل إلى العناصر المسيحية الأهلية. وبالنسبة للإدارة العثمانية فقد حصرت السلطة في أيدي عدد من الحكام الأتراك في الولايات العربية واستعانت بخدمات المحاسبين المسيحيين، فشكلت بذلك أقلية متسلطة على مجتمع لم يندمج في التقاليد العثمانية. ومنذ أن أزيح العلماء عن مهام الإدارة التي كانت لهم قبل السيطرة العثمانية في مصر والشام، فإن مسيرة الدولة في الولايات العربية كانت تتجه نحو التقلص والاضمحلال. وكان العدد القليل من الحكام العثمانيين وأصحاب المناصب الأتراك الذين يوفدون إلى هذه الولايات سرعان ما ينقلون إلى أماكن أخرى أو يندمجون هم أنفسهم في التقاليد المحلية في حال استقرارهم. وقد زاد في ضعف الرقابة على الولايات العربية تسرب العناصر المحلية إلى قوات الانكشارية وانتشار السلاح في أيدي الأهالي. وإذا كانت طبقة الكتّاب في استامبول قد وسعت حدود دورها، فإن آثار ذلك لم تظهر في الولايات العربية، ويعود ذلك إلى كون طبقة كتاب الدواوين في استامبول، منذ أواسط القرن السابع عشر، كانت تعمق الوجهة المفضية إلى خلق حكومة مركزية لا تأخذ بالاعتبار شؤون الولايات.

اتصفت الأجهزة الإدارية العثمانية في الولايات العربية بالضيق والتقلب،

---

(١٠) الجبرتي: تاريخ. ج ١، ص ٤٣٤.

وكان الدفتردار أبرز الإداريين بعد الوالي قد اعتمد على عـدد قليل من المعـاونين الأتراك عموماً، والكتبة المحليين المسيحيين(١١) خصوصاً. ولم تفلح جهـود بعض الولاة للتخلص من خدمات هؤلاء الكتاب كما يذكر أحمد عبد الغني في أحداث مطلع القرن الثامن عشر(١٢). بالمقابل، فإن التقاليـد الادارية العثمانية لم تسمـح بتكوين إداريين محليين. فغرقت الإدارات العثمانية في الولايات المتحدة في عزلـة سرعان ما تفاقمت مع مـطلع القرن الثـامن عشر، فتحولت إلى أقليـات غريبـة عن المجتمـع تحميها مجموعات من العسـاكر الغـرباء. ونستـطيع أن نتـابع من خلال الجبرتي اضمحلال الحكومة العثمانية في مصر وانهيار أدواتها، مما أفسـح في المجال لبروز العناصر المحلية المتمرسة في شؤون الإدارة، وكان الكتبة الأقباط في طليعة هذه العناصر بغير منازع.

ينـدرج توسـع نفوذ المـماليك في مصر منـذ منتصف القـرن الثـامن عشر في مشهد يتوسع غرباً وشرقاً، تبدو فيه القـوى المحلية قـد غلبت سيطرة استـامبول وفرضت الاعتراف بها. ففي طرابلس الغـرب تمكنت أسرة القرمنـلي أن تؤسس حكماً وراثياً منـذ ١٧١٣ م، استمر مـا يزيـد عن القرن من الـزمن. وفي بغداد وضع المماليك أيديهم على السلطة وأسسوا حكماً وراثياً استمر زمناً مماثلاً للحكم القـرمنلي. ويتنـازع المشهد الشـامي في وسط القـرن وضعـان، الأول في دمشق حيث تـواصل نفـوذ استـامبـول من خـلال الـولاة المتحـدِّرين من أسرة العـظم المحلية، والآخر في عكا التي مدّ ضاهر العمر نفوذه إليها بعصيانـه على الـدولة، وقد تواصل نفوذ عكا مع الجزار وخلفائه حتى عام ١٨٣١.

وتعنينا هذه التطورات بمقدار مـا تعكس تبدلاً في المجتمـع والإدارة، وأمام تراجع سلطة استامبول وممثليها في الولايات، سيلجأ الحكّام المحليون إلى توسيع دور الكتّـاب والمحاسبـين المسيحيين واليهـود. ونجد أن الاستعـانة بـالمسيحيـين الذين كانوا أكثر عدداً من اليهود والمنتشرين في سورية ولبنان وفلسطين قـد تمت

(١١) جب وبـوون: المجتمعَ الإسـلامي والغـرب. دار المعـارف بمصر ١٩٧١، الجـزء الثـاني. ص ١٩ ـ٢٠.
(١٢) أحمد عبد الغني: أوضح الإشارات، ص ٣١٥.

لـدى آل العظم في دمشق ولـدى أمراء الشـوف في جبل لبنـان ولـدى مشـايـخ الشيعة في جبل عامل. ويقدم لنا ميخـائيل بـريك أخبـاراً تشهد عـلى تقدم دور المسيحيين منذ الوزير اسماعيل: «الذي أخذ من حمص اثنين نصارى وهم نعمـة ويوسف وعملهم يازجية وترقّوا عنده وكذلك أولادهم بعدهم ترقّوا وانشهر اسم بيت اليـازجي بحمص وتفرعنت النصـارى بزمـانه»[١٣]. ويـذكر بـريك التـطور الذي أصابه المسيحيون في وسط القرن الثامن عشر: «ما رأيت تاريـخ يخبر بـأنه صـار لهم (المسيحيون) عـز وجاه وسيط وسـطوة وذكر مثـل مـدة العشر السنـين الماضية في حكم أسد باشا»[١٤]. وقد أدى ذلـك إلى نمو البيئـة المسيحية في المـدن والأرياف، وتكونت عائلات من محترفي الكتابة مثل اليازجي الذين خدموا لـدى حكّـام دمشق وأمراء الجبـل في لبنان. وأولاد الصبـاغ الـذين عملوا في خـدمـة الضاهر والجزار. وكذلك أولاد مشاقة وقد وزعـوا خدمـاتهم لدى الجـزار وبشير الثاني بجبل لبنان، ومحمد علي في القاهرة. وبرزت عـائلة فارحي اليهـودية التي توزع أبناؤها في خدمة الولاة والحكام في عكا ودمشق والقاهرة واستامبول.

إن تتبـع دور الكتّاب المسيحيـين واليهود نجـده بشكـل خـاص في الأعـمال والتواريخ التي خلفها الكتّاب أنفسهم، وكذلك في التواريخ التي سجلها الكهنة ورجال الدين المسيحيون. ونجد أن عكـا التي استقلت بإدارتهـا أصبحت مركـز استقطاب لهؤلاء الكتّاب النازحين من مناطق الشام المختلفـة. وخلال مـا يقرب من القرن من الزمن كانت عكا التي خضعت للضاهر والجزار وسليمان وعبد الله تنمي ادارة تعـبر عن تحـالف الـطبقـة العسكـريـة مـع طبقـة الكتّـاب. وأول المسيحيين البارزين في عكا، الذين شقـوا الطريق أمـام اتساع دور الكـاتب هو إبراهيم الصباغ الذي رسم سياسة الضاهر المالية وأسس له إدارة تملك سجلاتها الخاصة بها ولا تخضع لإشراف استامبول المباشر. وتابع الجزار سيـاسة الضـاهر الإدارية مستعيناً باليهودي حاييم فارحي. وانتشر في عهده وعهد خليفتيه الكتبة

(١٣) مخائيل بريك: تاريخ الشام. حريصا ١٩٣٠، ص ٧.
(١٤) بريك: تاريخ، ص ٦٢.

في كل المدى الذي يخضع لعكا من اللاذقية حتى غزة(١٥).

كان هؤلاء الكتبة يتحدّرون بمجملهم من طائفة الروم الكاثوليك التي عرفت تنصيب أول بطريرك لها عام ١٧٢٤ م(١٦). إن الانشطار داخل الكنائس الشرقية وإعادة اكتشاف المسيحيين لأنفسهم واللغة التي يعبرون بها عن ذواتهم يدخل في صياغة وضع الكاتب وخطابه. إن العربية ستصبح لغة الطقس المسيحي لدى الكاثوليك وسيمتد ذلك إلى الطوائف المسيحية الأخرى.

وفي الوقت الذي كان فيه المسيحيون يعيدون اكتشاف ذواتهم ويصيغون خطاباً عربياً، كان الكتّاب المتحالفون مع العسكر يتحررون من الارتباط والارتهان للمشايخ والولاة، فلم يعد الكاتب مجرد محاسب، بل أصبح حليفاً لا غنى عنه وعن خدماته، فمعرفته بالسكان والأرض جعلت منه خبيراً ضرورياً وشريكاً في اتخاذ القرارات ورسم السياسة. إن «الأمور الدولتجية» أصبحت من اختصاص الكاتب المسيحي الذي يسهم هو نفسه في صنع الباشاوات، وإن كان يخضع لهم ويربط مصيره بهم ويتلقى عقوباتهم(١٧).

إن المنطقة التي تبرز خبرة الكتّاب هي التي تمد عكا نفوذها إليها، وهي ذاتها التي شهدت نمو الجماعات المسيحية. إن عكا ودمشق ولبنان هي أقطاب هذا المدى الجغرافي الذي صنع خبرة الكتّاب الذين أخذوا تدريجياً وبثبات في كتابة التاريخ التي تجعل من المدى الجغرافي السوري مسرحها، كذلك فإن هذه الكتابات التاريخية تأخذ بالاعتبار التعاقب الزمني للحكّام ورؤساء الطوائف المسيحية، بمعنى أن التعاقب التاريخي يدور حول مركزي السلطة السياسية والدينية.

تجدر المقارنة بين تطورات متوازية في كل من استامبول وعكا والقاهرة،

---

(١٥) ZABBAL, F: L'Oulèma, le Chretien et le Soldat, thèse pour le Doctorat d'état, Univ. de paris III, p. 114-115.

(١٦) بريك: تاريخ. ص ٣.

(١٧) ZABBAL, F: L'oulema. p. 147-157.

ففي كل عاصمة من هذه العواصم كان نفوذ طبقة الكتّاب يتوسع ويسهم في تعزيز الإدارة وتعميق فاعليتها. إلاّ أن أثر نمو طبقة الكتاب سيظهر بوضوح في منتصف القرن التاسع عشر، عبر مسيرة خاصة بكل من القاهرة أو عكا أو استامبول.

II

يبدو كتاب **سلك الدرر** للشيخ خليل المرادي مفتي الحنفية الشاب في دمشق، عملاً موازياً لـ **عجائب الآثار** للجبرتي. وقد لمسنا من قبل صلة قربى بين العملين اللّذين يعودان إلى عالمين دمشقي وأزهري، يعالجان القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر ميلادي. ومع ذلك، فإن عمل المرادي يندرج في سلسلة أعمال تجعل من دمشق منطلقها مثل **الكواكب السائرة** للغزي و**خلاصة الأثر** للمحبي. ويتبع المرادي دون أدنى تبديل التقاليد المتعلقة بذكر أخبار الأعيان والعلماء. إن انفتاح المرادي الشاب وزيارته لإستامبول ومقابلته الوزراء وكبار الكتّاب والسلطان مصطفى الثالث لم تغير شيئاً من عمله المتعلق بجمع أخبار العلماء وذكر تراجمهم. لا يعكس **سلك الدرر** التطورات التي كانت تحدث في استامبول إبان زيارة المرادي لها، كما أنه لا يعكس بصورة مباشرة التطورات التي كانت تحدث انطلاقاً من عكا والتي عانتها دمشق. إن الدولة تتلاشى خلف أخبار العلماء، وكذلك فإن سِير الحكّام والولاة ليست سوى ملحق لأخبار الفقهاء والمتصوفة. إن المدى الجغرافي نفسه يختفي ليحل مكانه الوعي المديني للعلماء، حيث التطابق بين العالم والحاضرة. إن مقام دمشق العلمي لا يجعلها تعادل القاهرة، كذلك فإن الأموي لا يجاري الأزهر في قوة تأثيره. ولم تستطع دمشق بالرغم من علوِّ شأنها أن تحجب القدس وحلب في الدرجة الأولى وطرابلس وحمص وحماه في الدرجة الثانية. وعلماء جملة هذه المدن كانوا عرضة لتجارب استامبول والقاهرة على السواء. وهكذا يتبعثر المدى الجغرافي، في وعي العلماء، داخل هذه المدن. ومن هنا، فإن وحدة الحدث التي تضمنتها مركزية القاهرة وأزهرها، لا نجد ما يعادلها لدى المرادي فيها يخص سورية.

كـان المرادي يعكس إذاً افتقـار علماء الشام إلى المـركـزيـة التي نجـدهـا في الجـبرتي والتي يملكها علماء مصر من خـلال قوة تـأثير الأزهـر واستقطابـه للحياة العلمية. كذلـك فإن تـوزعهم في المدن المختلفـة كان يبعـثر في إدراكهم الحدث التاريخي، ويحيله إلى المرتبة الثانية في وعيهم العلمي. إن هذه الفروق بين علماء الشـام وعلماء مصر لا تخفي تطورهم المشـترك في الإقليمـين، فهنـا وهنـاك مـال العلماء إلى عـدم الاعتراف بـالتطورات التي تخـترقهم أو تحيط بهم. وفي الـوقت الذي كانوا فيه يدعّمون أجهزتهم الدينيـة المحلية ويكـرسون دورهـا في محيطهم الأهلي، كانت العائلات الدينية التي يخرج منها العلماء الكبار تعمق جذورهـا في المحيط المديني، وتقبض على الوظائف الدينية العليا مثل وظائف الإفتاء والخطابة ونقـابة الأشراف. ومثلت هـذه العائـلات من خلال علمائهـا الوجـاهة المـدينيـة باستحواذها على قيم العلم والشريعـة والنسب. وبدا العلماء وكـأنهم الضامنـون لوحدة المجتمع المدني خـارج السلطة الحاكمـة. واستقر لهؤلاء العلماء دورهم في الوساطة بين الأهـالي والعامـة من جهة وبـين الولاة والحكّـام من جهة أخـرى. وأصبحوا تبعاً لهذا الدور الوسيط، محط أنظار فئات العامـة والتجار والحـرفيين. واستقرار دور العلماء الوسيط يمكن أن نـرده إلى الاستقرار النسبي الـذي عاشتـه المدن، بحيث رسخت العائلات الدينيـة جذورهـا وتوسعت ثـرواتها إن بتـوليها على الأوقاف أو بالحصول على الملكيات والأراضي الزراعية أو بتعاطيها في أعـمال التجارة[١٨].

ولن يؤثر على نفوذ علماء دمشق، بروز مركز آخر للوجاهة تمثل بـالأغوات، أي قادة العسكر، الذين أصبحوا طـرفاً هـاماً في المجتمـع المحلي، إثـر انحطاط النظام العسكري العثماني، وانخراطهم في الحياة المدنية. فقد استطاع العلماء أن يحتفظوا بوجاهتهم ويحافـظوا على دورهم. وبـالنسبة لمصر والقـاهرة، فـإن بروز المماليك لم يقلل من شـأن العلماء، بل عـلى العكس من ذلك فـإن تصاعـد نفوذ أمراء المماليك أدى إلى توسيع دور العلماء وتدعيم أسسهم الاقتصادية بحصـولهم

(١٨) لينـدا شليشر: بعض مظاهـر أحوال الأعيـان بدمشق في أواخـر القـرن الثـامن عشر (ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام) - جامعة دمشق، ١٩٧٨. ص ٣٣٧.

على الالتزامات في الأرياف. وفي القاهرة كما في دمشق فإن كبار العلماء كانوا يأتون في الغالب من العائلات الكبرى ويستحوذون على جملة من المصالح لا يشترك فيها صغار العلماء.

كان الجهاز الديني الذي يسيّره العلماء ويأخذ طابع المدينة التي ينتمي إليها، يضفي على مجتمع مقسم إلى طوائف حرفية وعسكرية وحدة طالما أن العلماء يتحدثون باسم الأهالي. إلاّ أن هؤلاء العلماء كطلبة علم وحفظة شريعة حصّنوا أنفسهم ضد ممارسة السياسة وتسلم الحكومات في الوقت الذي أبعدوا أنفسهم عن ممارسة مهام الكتّاب. ولم يلبِّ العلماء الدعوة إلى تسلم السلطة حين بدت الظروف مناسبة لذلك. ويذكر البديري في أحداث عام ١١٦١ هـ/ ١٧٤٨ م، ما جرى بين والي الشام أسعد باشا العظم وبين العلماء الذين دعاهم إلى تسلم البلد بسبب سفره، فكان جوابهم: «نحن منا علماء، ومنا فقراء ـ متصوفة ـ ومنا مدرسون، وصنعتنا مطالعة الكتب وقراءتها، فقال لهم: هذا قراركم، وكيف وأنتم الأعيان، فقالوا: حاشا الله، إنما أعيان الشام القبوقول/ الانكشارية. فقال لهم: هذا قراركم وقد تحققتم بأن أعيانها والمحافظين لها القبقول، فعند ذلك أرسل خلف رؤساء القبقول وسلم البلد لهم»(١٩).

إن الواقعة التي يذكرها البديري تشير إلى تبلور جماعتين من الأعيان، العلماء من جهة والعساكر من جهة أخرى. وكانت الجماعات العسكرية مندمجة في حماية الولاة والحكام وممارسة الحكومات أيضاً. وإذا عرفت دمشق تسليماً من جانب العلماء للعسكر في شؤون السياسة والحكومة، فإن حلب تقدم نموذجاً خاصاً حيث شهد آخر القرن الثامن عشر صراعاً بين الانكشارية وبين الأشراف الذين يمثلون العائلات الكبرى في المدينة. وقد امتد الصراع سحابة نصف قرن، وترك آثاره على دور العلماء في القرن التاسع عشر.

وكان على علماء دمشق أن يواجهوا امتحاناً أكثر دقة مع وصول محمد أبي

(١٩) أحمد البديري الحلاق: حوادث دمشق اليومية. تحقيق أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة ١٩٥٩، ص ١١١.

الـذهب إلى دمشق على رأس العسـاكر المصريـة عام ١١٨٥ هـ/ ١٧٧١ م فقـد أراد أبو الذهب أن يعين قاضياً ومفتياً كعلامة على سيطرتـه على المـدينة، إلّا أن العلماء رفضوا الانصياع، وعبر عن موقفهم الشيخ المحاسني الـذي قال: «هـذه بلدة حضرة مولانا السلطان مصـطفى خان وتـوجيه هـذه المناصب لـه ولا يصح من غـيره» ولم ينفع التهـديد لأن العلماء قـرروا مغادرة المـدينة عـلى المشاركـة في حكمها بعد أن فرّ واليها وقاضيها العثـمانيان: «فـإما أن تـرفع عنـا العذاب وإلّا نستأذنك ونأخذ جميع أهل الشام من فقراء ونساء وأولاد كبار وصغـار، ونتوجـه على وجهنا إلى أي مكـان قدّره الله تحت التهلكـة، وافعل بعـد ذلك بـالبلدة ما شئت»[٢٠].

ونراقب لدى علماء مصر مـواقف مماثلة لعلماء دمشق في حـذرهم من تسلم مناصب السياسة أو المشاركة في الحكومات. إن علماء مصر/ القاهرة الذين كانوا يلعبون دور الوساطة بين الأهالي من جهة والحكّام من جهة أخرى قـد عبروا في نهايـات القرن عن عـزوف منهم عن أخذ المبـادرة السياسيـة، وفي تصورهم أن حـرفة العلم لا تمتّ بصلة إلى السيـاسة والحكم. يـورد الجـبرتي في أخبـار عـام ١٢٠١ هـ/ ١٧٨٦ م ان حسن بـاشا مبعـوث السلطان الـذي اجتمـع بـالعلماء خاطبهم: «كيف ترضون أن يملككم مملوكان كـافران وتـرضونهم حكـاماً عليكم يسـومونكم العـذاب والـظلم، لمـاذا لم تجتمعـوا عليهم وتخـرجـوهم من بيتكم، فأجاب اسماعيل أفندي الخلوتي باسم العلماء متذرعاً: هؤلاء عصبة شديـدة ويد واحدة»[٢١]. إن شرح هذا الموقف يأتي بعد سنوات قليلة. فقـد واجه بـونابـرت العلماء عام ١٧٩٨ م بالسؤال نفسـه؛ فعرفـوه، أي العلماء: «إن سوقـة مصر لا يخافون إلا من الأتـراك ولا يحكمهم سواهم، وهؤلاء المـذكورون، أي العلماء، من بقايا البيوت القديمة الذين لا يتجاسرون على الظلم كغيرهم»[٢٢].

---

(٢٠) سليـمان أحمد المحـاسني: حلول التعب والآلام بوصـول أبي الذهب إلى دمشق الشـام، تحقيق صلاح الدين المنجد. دار الكتب الجديدة، ط ٢، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٢.

(٢١) الجبرتي: تاريخ. ج ١، ص ٦٣٢.

(٢٢) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ١٩٤.

إن الطبيعة الحذرة للعلماء ترجع إلى عوامل مختلفة، وفي الأصل فإن العثمانيين أبعدوا العلماء في الولايات العربية عن الاضطلاع بأي مهمات إدارية وسياسية. كذلك، فإن العثمانيين قد أبعدوا العلماء من الأهالي عن مناصب القضاء الكبرى وأسندوها إلى قضاة معينين من استامبول مباشرة. وخلال مرحلة طويلة من القرنين السادس عشر والسابع عشر كان العلماء على مستوى المدينة يندرجون في نوع من الحرفة الفقهية تناط بأفرادها المهمات الشرعية اليومية. هذا الشكل العرفي الذي اتخذه الجهاز الفقهي أبعد العلماء عن مهام الحكم والإدارة وقطع بين الجهاز الفقهي وبين الجهاز الإداري. إن تطورات القرن الثامن عشر هي التي صاغت الدور الوسيط للعلماء بين الأهالي والحكّام، ومع ذلك فإن هذا الدور لم يقلِّص بشكل حاسم المسافة التي فصلت العلماء عن الإدارة ومناصب الحكم. إلّا أن التطورات المتسارعة في مصر في نهاية القرن الثامن عشر، وفي الشام في بدايات القرن التاسع عشر ستضع العلماء في مواجهة تجربة السلطة.

III

حمل القرن الثامن عشر في نهايته تطوراً للدور الذي لعبه العلماء خلال مرحلة طويلة سابقة. والواقع أن الحملة الفرنسية ١٢١٣ هـ/١٧٩٨ م التي شكلت نهاية مؤقتة لصراعات الأمراء المماليك المتخاصمين في مواجهة مع الولاة العثمانيين، دفعت العلماء إلى ممارسة دور جديد آلوا إليه نتيجة إلحاحات منوعة. إن جزءًا من هذا الدور هو استمرار للدور الوسيط الذي لعبه العلماء واضطلعوا به بين الحكّام والرعيّة. إلّا أن غياب الأمراء المماليك والأتراك قد جعل العلماء الطرف البارز الذي تقدم إلى واجهة الأحداث، خصوصاً أنهم ينبثقون من صفوف الأهالي والعائلات الدينية. لقد مارس العلماء دوراً وسيطاً بين الفرنسيين والأهالي خلال زمن الحملة، أي انهم استمروا في دورهم التقليدي، ولكن ذلك تم من خلال موقع الحكم، فقد شكل العلماء الهيئة التي يفترض بها أن تكون بديلاً للحكومة العثمانية في إقليم مصر، وبديلاً للنفوذ الذي لعبه أمراء المماليك.

إن مشاركة العلماء في هذه الهيئة ـ الديوان ـ لم تأت نتيجة لرغبتهم في الاضطلاع بأمور الدولة والسياسة، وإنما جاءت بعد غياب القوى التي كانت تقوم بأمور الحكومات وفصل السياسات. وانطلق العلماء في تبرير مشاركتهم في أعمال الديوان من دوافع فقهية، فلا بد من إشغال الموقع الذي يضمن استمرار مصالح عموم المسلمين، فلا يمكن تعطيل الأحكام إذ في تعطيلها فساد مصالح المؤمنين. كانت هذه الصياغة الفقهية من صنع كبار العلماء الذين يشغلون الوظائف العليا في الأزهر. إلّا أن تعبيراً مختلفاً جاء من بين بعض العلماء الكبار وصغار المشايخ أيضاً تمثّل برفض الخضوع لواقع فريد لا قِبل لهم به، جعل السلطة الفعلية بأيدي محتلٍ غير مسلم. إن رفض التعامل مع سلطة أجنبية وغير مسلمة صنع من جهته دوراً، فصاغت الأحداث موقعاً جديداً تمثّل بالزعامة الشعبية التي طوّعها خلال عقد من السنين نقيب الأشراف عمر مكرم.

جاء رد الفعل الأول على ورود الأخبار بوصول الفرنسيين من نقيب الأشراف الذي رفع البيرق وتبعه الألوف من العامة والأهالي[٢٣]. ومكث العلماء يقرأون الدعوات، وشارك المتصوفة من أتباع الطرق في إقامة الأذكار في الأزهر[٢٤]. وحين استقر الفرنسيون في القاهرة بادر العلماء الذين لم يغادروا المدينة إلى الاتصال بهم: فاتفق رأيهم على أن يرسلوا مراسلة إلى الإفرنج ينتظروا ما يكون جوابهم[٢٥]. فأرسل كبير الفرنسيين يطمئنهم، فاطمأن المشايخ الكبار الذين غادروا إلى الجيزة مثل الشيخ الصاوي والفيومي والسادات وغيرهم. أما عمر أفندي نقيب الأشراف فإنه لم يطمئن ولم يحضر[٢٦]. ومثله فعل الشيخ الأمير والشيخ العطار[٢٧]. إن عشرة من كبار علماء الأزهر كانوا في عداد الديوان الذي شُكل لفصل الحكومات[٢٨]. إلّا أن هؤلاء العلماء الذين

(٢٣) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ١٨٦.
(٢٤) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ١٨٥.
(٢٥) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ١٩٢.
(٢٦) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ١٩٣.
(٢٧) دراسات حول الجبرتي، ص ٢٤٠.
(٢٨) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ١٩٤.

ينفـرون من أعـمال الحكـومـة والـدواوين أشـاروا بتقليـد مناصب الشرطـة والاحتساب والعسكر لجنس المماليك.

وكان ثمة تفاوت بين تصور الفرنسيين للدور الذي يمكن للعلماء أن يلعبوه، وبين تصور العلماء عن أنفسهم. فنظر العلماء إلى مشاركتهم في الديوان على أنها استمرار لدورهم السابق في الوساطة وطلب الشفاعة، فتشفعوا في أسرى المماليك فأُطلقوا، وطلبوا التخفيف من السلفة المفروضة على التجار فلم يجابوا(٢٩). وقد استمر العلماء ملجأً للعامة، فلم يبدل الأهالي نظرتهم إلى العلماء في الفترة الأولى من الاحتلال الفرنسي على الأقل. وقد لجأ أهل السوق إلى علماء الأزهر للتوسط لدى الفرنسيين: «في يوم الثلاثاء طلبوا (الفرنسيون) من التجار بالأسواق وقرروا عليهم دراهم على سبيل القرض والسلفة مبلغاً يعجزون عنه وأجلوا لها أجلاً مقداره ستون يوماً فضجوا وتشفعوا واستغاثوا وذهبوا إلى الجامع الأزهر والمشهد الحسيني وتشفعوا بالمشايخ فتكلموا لهم ولطفوها إلى نصف المطلوب ووسعوا لهم في أيام المهلة»(٣٠).

وفي الوقت الذي قبل الشيخ البكري أن يتقلد نقابة الأشراف بدلاً من عمر مكرم الغائب عن القاهرة، كان يتكون الرأي الذي يبرر فيه العلماء قبول إجراءات الفرنسيين منعاً للضرر العام: «وبعضهم رأى أن ذلك لا يخلّ بالدين إذ هو مكره، وربما ترتب على عدم الامتثال الضرر»(٣١). ومع ذلك، فإن العلماء ما كانوا في وضع يمكِّنهم من تسويغ كافة إجراءات الفرنسيين، ولم يكن الجهاز الفقهي وآلته المعرفية بقادر على ذلك. في هذا الوقت كانت السياسة الفرنسية في مصر تذهب إلى تصور شكل حكومي فعال، يتجاوز في واقع الأمر قدرات العلماء على ممارسة الأحكام. ومن هنا، جاء تشكيل محكمة القضايا التي تضم عدداً متساوياً من النصارى والمسلمين المدنيين للنظر في شؤون التجار والمواريث والدعاوى(٣٢).

(٢٩) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ١٩٦.
(٣٠) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ١٩٧.
(٣١) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ٢٠٤.
(٣٢) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ٢٠٩.

إن فشل الديوان المشكل من العلماء دفع إلى ترتيب ديوانين خصوصي وعمومي: يضم الخصوصي خمسة من المشايخ واثنين من التجار وممثلين عن النصارى القبط والشوام واثنين من الفرنسيين، مما أعطى دوراً أوسع لغير المسلمين في تسيير الشؤون العامة وممارسة الحكومات، وحسب رأي الجبرتي: ترفّع أسافل النصارى من القبط والشوام والأروام واليهود وركبوا الخيول وتقلدوا بالسيوف بسبب خدمتهم للفرنسيين، ومشوا الخيلاء وتجاهروا بفاحش القول واستذلال المسلمين(٣٣).

وقد فشل العلماء في استدراك هذا الوضع، في الوقت الذي أبدوا فيه فشلهم في منع الفرنسيين من إجراءاتهم التي تتجاوز الشرع والعرف. كان الفرنسيون يمعنون في فرض الضرائب ونزع الملكيات، وكانت تتجمع في آن معاً عناصر التمرد والثورة التي تتجاوز العلماء. إن ظهور الشيخ الكيلاني، المغربي الأصل، المجاور في مكة يأتي في هذا السياق، أما دوره فيبدأ بمحاربة الفرنسيين في جهة البحيرة قبل أن يأتي إلى القاهرة في ثورتها. إن حماس الأهالي يتجاوز حذر العلماء الكبار، فيصبح السوق بأهاليه مدفوعاً بحماس العلماء الصغار(٣٤) ومشايخ الطرق الصوفية، فضلاً عن دور عمر مكرم في التحريض على القتال. في هذا الهياج كانت مصداقية كبار العلماء تسقط فتنهب دار الشيخ البكري من قبل العامة ويسجن مع أولاده وحريمه(٣٥). ويتعرض الشيخان الشرقاوي والسرسي للشتم والضرب، ورمى العامّة عمائمهم وأسمعوهم قبيح الكلام وصاروا يقولون: «هؤلاء المشايخ ارتدّوا وعملوا فرنسيس ومرادهم خذلان المسلمين، وأنهم أخذوا دراهم من الفرنسيس»(٣٦). كان العلماء الكبار من أعضاء الديوان يسعون إلى تهدئة الحال والتوسط بين الأهالي والفرنسيين، بينما عامة الناس والمتصوفة ينادون بالجهاد. إن الجبرتي نفسه وهو من جملة أعضاء

(٣٣) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ٢٥٠.
(٣٤) دراسات حول الجبرتي، ص ٣٣٤.
(٣٥) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ٣٢٧.
(٣٦) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ٣٣٥.

الديوان يرفض أن يتجاوز الشيخ المغربي وفقراء الطرق الصوفية شرعية التمثيل الذي يجهد العلماء الكبار للاحتفاظ به، في اللحظة التي بدا فيها الانشطار في صفوف العلماء بين كبارهم وصغارهم يهدد تمثيلهم وشرعيتهم، ليس إزاء الأهالي فحسب بل إزاء الفرنسيين أيضاً. إن صاري عسكر يخاطب العلماء بعد تسكين الثورة: «إذا كان الأمر كما ذكرتم ولا يخرج من يدكم تسكين الفتنة ولا غير ذلك فما فائدة رياستكم؟»[٣٧]. إن ترؤس العلماء خلال المدة القصيرة من الحملة الفرنسية، يضع جدارتهم في تسلم الحكومات موضع الشك. ومن جهتهم، فإن العلماء ما كانوا يسعون إلى تولي «سلطة» هي بنظرهم شأن مبتذل لا يجدر بالفقيه أن يغمس يديه في شؤونها، ومن هنا حذرهم واجتنابهم تسلم المسؤوليات التنفيذية. إلّا أن تجربتهم الفرنسية، وإن نظروا إليها كفصل اعتراضي في سياق تاريخي طويل، فقد نفذت إلى عمق جهازهم الديني ووضعتهم في مواجهة الصراعات على السلطة في السنوات التي أعقبت رحيل الفرنسيين.

لقد حصل العلماء خلال السنوات التي تسلط فيها أمراء المماليك، قبل وصول الفرنسيين، على امتيازات منوعة؛ فقد حصلوا على التزامات في الأرياف، وأُعفوا من الضرائب. كما عززوا مواقعهم في جهاز القضاء وأكدوا موقعهم كأعيان ووجهاء يرجع إليهم الأهالي. إن هذا الوضع الذي كان العلماء قد حصلوا عليه زمن المماليك تأكد وتوسع مع الفرنسيين وأضيف إليه اشتراكهم في الديوان الذي هو بمثابة حكومة تنظر في شؤون الإقليم. إن عودة الأتراك بعد رحيل الفرنسيين تؤذن بنهاية هذا الوضع المميز. ولم يكن العلماء بغافلين عن إدراك ما تعنيه عودة السلطة العثمانية من فقدانهم للامتيازات التي حصلوا عليها. إن مكاتبة الوزير العثماني العائد إلى القاهرة تكشف لنا الموقف السلبي للعلماء الذين لم يصعدوا للسلام عليه، فيأمرهم في خطابه إليهم بالطاعة[٣٨]،

(٣٧) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ٣٤٦.
(٣٨) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ٥٠٦.

وفي سبيل استرضائهم يخلع عليهم سبعين خلعة[٣٩]. إن الجبرتي غير المرتاح لعودة العثمانية، يذكر كيف أعاد الأتراك قبضتهم على القضاء، واحتالوا بشتى الحيل للقبض على أموال الناس. وكانوا يعيدون، من وجهة نظرهم، فتح مصر فكثرت تعدياتهم وأعادوا إلى الذاكرة تعدياتهم في مطلع القرن السادس عشر.

يقف العلماء إلى جانب المماليك، ويؤكدون في خضم الفوضى دورهم الوسيط، ليس بين الأهالي والحكّام فحسب، بل بين الأمراء والعثمانية، إلاّ أن شدة الصراعات والضغوطات كانت تتجاوز مقدرة العلماء على التحكم بالأحداث أو توجيهها. ويصف الجبرتي حالهم على النحو التالي: إن العلماء لما خرجوا من عنده (الباشا) وركبوا لم يزالوا سائرين إلى أن وصلوا جامع الغورية فنزلوا به وجلسوا وهم في حيرة متفكرين فيما يصنعون[٤٠]. إن الوضع الذي وُجدت فيه مصر سيجعل من العلماء نقطة الاتصال بين أطراف الصراع، كما سيجعل منهم محط أنظار الأهالي والرعية. من هنا بروز «الزعامة الشعبية» المعقودة لعمر مكرم! لكن هذه الزعامة تأسست بفعل مواقف صاحبها الذي وضع نفسه خارج الجهاز الفقهي وخارج مسوغاته وتبريراته. فقد دعا إلى الجهاد ضد الفرنسيين مما يجعله مختلفاً عن سائر علماء الأزهر وإن اعتبر واحداً منهم. وعند عودته إلى القاهرة استعاد نقابة الأشراف وأصبح الرجل الأكثر تأثيراً في الأحداث، والأكثر إدراكاً لعجز العلماء عن تسلم زمام الأمور. كان العلماء يعجزون عن تدارك الأمور وإيقاف تعديات العساكر في الأسواق: «ترك العلماء قراءة الدروس وانتقلوا إلى بيوتهم لأغراض نفسانية وفشل مستمر منهم»[٤١]. إن الجبرتي مثل عمر مكرم يدرك فشل العلماء في قمة الدور الذي يقومون بأعبائه. إن اللحظة الحاسمة ستكون من صنع عمر مكرم علي رأس العلماء والأهالي، فيخلع الوالي وينصّب محمد علي حاكماً على مصر، فيفتح بذلك صفحة من تاريخ مصر والعلماء على السواء.

(٣٩) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ٥١٤.
(٤٠) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ٥٧٨.
(٤١) الجبرتي: تاريخ. ج ٤، ص ٦٠.

يتجه العلماء نحو التخلي عن المشاركة في الشؤون العامة لقاء الحفاظ على الامتيازات التي بين أيديهم. وكانوا يسرعون إلى تسليم السلطة إلى محمد علي: «ايش هذا الحال وما تداخلنا في هذا الأمر والفتن. واتفقوا أنهم يتباعدون عن الفتنة وينادون بالأمان، وأن الناس يفتحون حوانيتهم ويجلسون بها، وكذلك يفتحون أبواب الجامع الأزهر ويتقيدون بقراءة الدروس وحضور الطلبة، وركبوا إلى محمد علي وقالوا له أنت صرت حاكم البلدة والرعية»[٤٢]. تلك بداية افتراق العلماء عن عمر مكرم، فإذا كان العلماء يلتزمون بحدود حرفتهم الفقهية مسلِّمين بسلطة الحاكم، فإن عمر مكرم معتمداً على صغار المشايخ وعامة الأهالي سيصبح لأمد قصير شريك محمد علي في السلطة وحكم مصر، ومن هنا الاتفاق أن يكون محمد علي المرجع في تعديات العسكر وأن يكون السيد عمر مكرم المرجع إذا صدرت التعديات من الرعية[٤٣].

إن تقليص نفوذ العلماء يتم انطلاقاً من التدخل في شؤونهم من جانب الوالي الذي يعرف خلافاتهم، ويحسن استخدامها لضربهم بعضهم ببعض ولإزاحة نقيب الأشراف نفسه، أرسل الباشا إلى الشيخ الشرقاوي يأمره بلزوم داره وان لا يخرج منها، ولا إلى صلاة الجمعة، وسبب ذلك أمور وضغائن ومنافسات بينه وبين إخوانه كالسيد محمد الدواخلي والسيد سعيد الشامي، وكذلك السيد عمر النقيب فأمروا به الباشا ففعل[٤٤]. إن خلافات العلماء ستمكن محمد علي من عزل عمر مكرم ونفيه بغير صعوبة وكذلك عزل أعوانه والمؤيدين له. لكن محمد علي سيعمد، بعد سيطرته على البلاد وإخراج الإنكليز، إلى ضرب جوهر امتيازات العلماء: «فلما استقر له الأمر أبطل مسموح المشايخ والفقهاء في البلاد التي التزموا بها»[٤٥].

يملك الجبرتي تفسيراً لصعود العلماء وانحطاطهم، ويحيطنا علماً بخلافاتهم

---

(٤٢) الجبرتي: تاريخ. ج ٣، ص ٧٥.
(٤٣) الجبرتي: تاريخ. ج ٣، ص ٧٦.
(٤٤) الجبرتي: تاريخ. ج ٣، ص ١٣٤.
(٤٥) الجبرتي: تاريخ. ج ٣، ص ٢٦٩.

وانقساماتهم. كان العلماء في فترة قيادة عمر مكرم لهم يملكون ثقة الرعية بحيث ظهروا كأنهم قادرون على تسلم زمام السلطة، لكنهم ما كانوا يملكون الأدوات التي توصلهم إلى ذلك. إن الوظيفة الفقهية المنوطة بالعلماء كانت هي التي تقف حائلاً حقيقياً بينهم وبين تسلم السلطة، فليس في المفهوم الفقهي كما صاغته العصور الأخيرة ما يؤدي بالعلماء إلى أن يجعلوا من ممارسة الحكومة جزءًا من مهمتهم. كانوا يندفعون إلى الاستفادة من امتيازات الحكم دون الخوض فيه، فيهددون بالعودة إلى دروسهم وطلبتهم. إن الجبرتي يحلل انحدار العلماء الذين يطلبون النفوذ دون أن يملكوا أدوات تسلم الحكومات، يقول: «افتتنوا بالدنيا وهجروا مذاكرة المسائل ومدارسة العلم إلّا بمقدار حفظ الناموس مع ترك العمل بالكلية. وصار بيت أحدهم مثل بيت أحد الأمراء الألوف الأقدمين، واتخذوا الخدم والمقدمين والأعوان وأجروا الحبس والتعزير والضرب بالفلقة والكرابيج المعروفة بزب الفيل. واستخدموا كتبة وقطاع الجرائم في الإرساليات للبلاد وقدروا حق طرق لأتباعهم، وصارت لهم استعجالات وتحذيرات وإنذارات عن تأخر المطلوب مع عدم سماع شكاوى الفلاحين. ومخاصمتهم القديمة بموجبات التحاسد والكراهية المجبولة والمركوزة في طباعهم الخبيثة، وانقلب الوضع فيهم بضده وصار ديدنهم واجتماعهم ذكر الأمور الدنيوية والحصص والالتزام وحساب الميري والفائظ والمضاف والرماية والمرافعات والمراسلات والتشكي والتنجي مع الأقباط واستدعاء عظمائهم في جمعياتهم وولائمهم والاعتناء بشأنهم والتفاخر بترددادهم والترداد عليهم والمهاداة فيما بينهم إلى غير ذلك»[٤٦].

كان العلماء المتحالفون مع أمراء المماليك يتحولون إلى مالكي أراضي وملتزمي مزارع وبلاد. إن نوع ممارساتهم مع الفلاحين هي من صنف ممارسات الأمراء، وقد أسهموا في تنمية دور الكتبة الأقباط المتخصصين بجمع الضرائب وإجراء حساباتها. كانت طبقة كبار العلماء تستفيد من محاصيل الأرض وعدم

---

(٤٦) الجبرتي: تاريخ. ج ٣، ص ٢١٩.

تـأدية الضرائب، كـما كان كبـار العلماء يعززون نفـوذهم في جهاز القضـاء بعـد تراخي التأثير العثماني. إن الإيذان بزوال هيبة ونفوذ العلماء وامتيازاتهم يبدأ مـع تأكيد سلطة محمـد علي منـذ رحيل الانكليـز وسيطرتـه على سـائر البـلاد. وكلما تـأكدت سلطة محمـد علي كـانت امتيـازات العلماء تـتراجـع، ويـتراجـع دورهم الوسيط. إن نفوذ العلماء بين الأهالي كان يقف حائلاً دون مدّ محمد علي لسلطته عـلى سائـر البلاد، وحكمهـا مباشرة دون حـاجة إلى وسـاطتهم. إن زوال نفوذ العلماء يأتي بعد القضاء على حلفـائهم المماليـك، يعود الجـبرتي في أحداث ربيـع الأول من عـام ١٢٣١ هـ/ ١٨١٦ م ليشـير إلى زوال هيبـة العلماء ووقـارهم في النفوس. كان محمد علي يجبرهم على التزام حدود الأزهـر في الوقت نفسـه الذي أبطل فيه نظام نواب المحاكم[٤٧]، ووضع يده على الجهاز القضائي.

كان تقليص دور العلماء السياسي والأهلي يندرج في إطار اتساع نـطاق دولة مـركزيـة تسعى إلى نشر نفوذهـا فوق إقليم مصر. ويـأتي ذلك في السيـاق نفسه الذي تم فيه القضاء النهائي على أمراء المماليك، وفي الـوقت الذي وضعت فيـه طرق التصوف موضع المراقبة. ومنذ أول القرن التاسع عشر أذن الفقهاء بوضع قيود على المتصوفة. وفي وقت لاحق طوّق محمد علي ما بدر من حركات صوفيـة ذات طابع شعبي رافض لاجراءاته.

هَـدَفَ محمد عـلي إلى ضرب كل القـوى الوسيـطة التي تعيق بسط السلطة لرقابتها المباشرة عـلى كامـل الإقليم؛ ومن هنا ضرب مشـايخ الحـارات وضرب استقلال الحرف لصـالح احتكـار الدولـة لصناعـات النسيج والصـابون والملح، وضرب الملتزمين في البلاد لصالح احتكار الأرض. وضرب الأمراء من أجل بناء جيش نظامي. مارس محمد علي تجـاه المجتمع، مـا يسميه الجـبرتي ظل الـوالي، لكي تستطيع دولته أن تجعل كل المدى الاجتماعي رهن مراقبته.

IV

تعـطي المؤلفات الخـاصة بـأخبار العلماء التي تتخـذ من دمشق منطلقـاً لها،

---

(٤٧) الجبرتي: تاريخ. ج ٣، ص ٥١٢.

والعائدة إلى القرن الثالث عشر هجري/ التاسع عشر ميلادي، الانطباع حول استمرارية أجهزتهم ونفوذهم العائلي والأهلي. واحتفظت هذه المؤلفات بتقاليدها الإنشائية العائدة إلى قرون سابقة. والواقع أن مسار العلماء في دمشق ومدن الشام الأخرى ليختلف عن المسار الذي أخذه علماء مصر القاهرة منذ نهاية القرن الثامن عشر. فقد احتفظ فقهاء دمشق بتشددهم المذهبي، كما استطاعت الطرق الصوفية أن تمد نفوذها طوال القرن التاسع عشر من خلال أتباعها الذين استمروا في إظهار كراماتهم في وسط عصر التنظيمات. وأبرز المؤلفات التي تتناول أخبار العلماء، الأثر الذي خلفه الشيخ عبد الرزاق البيطار (ت ١٩١٦) تحت عنوان: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر. ولا يقل عنه أهمية كتاب جميل الشطي (ت ١٩٥٩): روض البشر في أعيان القرن الثالث عشر. وقد تناول الشيخان موضوعاً واحداً، خصوصاً أن الشطي قد اعتمد البيطار مرجعاً أساسياً. إلّا أن الإصرار على إعادة العمل لا يمكن تفسيره بغير رغبة الشطي، الذي كان مفتياً للحنابلة، تسليط الضوء على أعلام الحنابلة بين القرنين الثالث عشر والرابع عشر، مما يمهد لنا السبيل لاستكشاف الأجواء التي نسعى إلى بلورتها والتعرف إليها.

استقبلت دمشق القرن الثالث عشر الهجري بالتأثير القوي للشيخ خالد النقشبندي، المولود في بابان سنة ١١٩٣ هـ/ ١٧٧٩ م. وقد زار دمشق بعد الحجاز عام ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥ م، قبل أن يعود إلى رحلة طويلة في الديار الهندية وإيران والأفغان. إلّا أن الشيخ خالد سيرجع للاستقرار في دمشق عام ١٢٤١ هـ/ ١٨٢٥ م ويتوفى في العام التالي ويدفن في سفح قاسيون(٤٨). وقد خلف وراءه العديد من التلامذة والأتباع والخلفاء، وبعضهم سيكون له أثره ونفوذه في أواسط القرن الثالث عشر وأواخره مثل الشيخ اسماعيل الغزي والشيخ حسن الشطي والشيخ عبد القادر الجزائري والشيخ عبد الله الهروي

---

(٤٨) انظر بيتر غران: الأسس الاجتماعية للثقافة في دمشق، ضمن (أعمال المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام/ جامعة دمشق ١٩٧٨) ص ٢٧٠ ـ ٢٧٢.

والشيخ عمر الغـزي والشيخ محمـد تلو وغيرهم. وقـد عرفت دمشق قبـل وفود الشيخ خالد انتشار النقشبندية فيها من خلال عائلة المرادي، إلاّ أن تـأثيره يبقى فريداً خلال المدة القصيرة التي أمضاهـا في المدينـة، ويتعدى مجـرد إيجاد الأتبـاع لطريقته، فقد طرح مجدداً إمكانية الجمع بين التصوف وبـين التمسك بـالتقاليـد الإسلامية مع رفضه للبدع. وقد أثّر أسلوبه في جمـع النفوذ إليـه، فملك تأثيـراً على والي دمشق يوسف باشا الذي تشدد في تمسكه بالتقاليد الإسلامية وخصوصاً أمام التحدي الـذي طرحتـه الحركـة الوهـابية التي كـانت تهدد بـلاد الشام، في الفترة نفسها التي كان فيها الشيخ خالد مقيماً في دمشق. إلاّ أن نفوذ النقشبنديـة يعـزى أيضاً إلى انبعـاث التصوف في الأوسـاط التـاجـرة التي كـانت تبحث عن إجماع أمام التهـديد الـذي واجهته بفضـل توسـع التجارة الأوروبيـة عبر طـريق الهنـد. وبمعنى آخر فـإن دمشق كانت عـرضة لسلسلة من التـأثـيرات، وكـانت الأوساط التجارية والحرفية أشد تأثراً بهذه التأثـيرات دون إمكانيـة مواجهتهـا أو تعديلها(٤٩)، فقد وقعت دمشق تحت ضغط ظروف برزت في جنوبها منذ وصـول أبو الذهب إلى دمشق عام ١٧٧١م، ثم كان الخـطر الوهـابي الذي ألقى ظـلالاً قوية عـلى دمشق بما في ذلـك التأثـير على اقتصـادها انـطلاقاً من تعـطيل مـوسم الحج، ثم كان خطر الاحتلال الفرنسي إبان حصار عكا عـام ١٨٠٠ م، إلى أن وقعت سورية تحت السيطرة المصرية عـام ١٨٣١. وكان نمـو التجارة الأوروبيـة عبر الهند، أو عبر نمو مرفأ بيروت لاحقاً هو أشد الآثار على وضـع دمشق. وكان التعبير الملفت للانتباه الذي أبداه أهالي دمشق قد جاء في الفترة القصيرة السابقة لوصول الجيوش المصرية، فقد ثار الأهـالي ضد الـوالي العثماني وهـزموا عسكـره وقتلوا الـوالي نفسـه(٥٠)، إلاّ أن هـذه الحـركـة لم تبلغ مـداهـا إذ وصلت الحملة المصريـة إلى سوريـا. إن أهالي دمشق وعلماءهـا الـذين كـانـوا أعلنـوا من قبـل مدينتهم محرمة على الأجانب الغربيين، والذين اشترطوا على الوالي عام ١٨٣٠ م

(٤٩) بيتر غران، المرجع السابق، ص ٢٧٤.

(٥٠) مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشـا على سـوريا، تحقيق أحمـد غسان سبـانو. دار قتيبـة، ص ٢٦ - ٣٠.

عدم السماح بفتح قنصليات أوروبية في مدينتهم[٥١]، سيشهدون مع ابراهيم باشا انفتاحاً على التقاليد الغربية ودوراً للمسيحيين يتنافى مع ما أبدته المدينة من نزعة محافظة.

كانت إدارة ابراهيم باشا في سورية على معرفة بالأوضاع في المنطقة التي تبسط سيطرتها عليها، وذلك من خلال الصلات التي عُقدت مع بعض الزعماء المحليين، ومن خلال الاستعانة بخبرات الكتبة المسيحيين السوريين الذين قدموا مع طلائع الجيش المصري، وكان لهؤلاء الكتبة الدور الحاسم في الإدارة المصرية في سورية. وأتبعت في سورية السياسة التي خُبرت في مصر والهادفة إلى إقامة إدارة مركزية تمسك بكافة الشؤون العسكرية والإدارية والاقتصادية. كذلك، فإن ابراهيم باشا قد نفذ في سورية السياسة القاضية بتقليص نفوذ العلماء ورجال الدين الذين جرّدوا من امتيازاتهم وخصوصاً في مجالي القضاء والأوقاف، بحيث فقد الجهاز الديني مصادر تمويله الأساسية، وأبعد العلماء عن ممارسة أي تأثير إداري أو سياسي. بالمقابل، فقد شكل ابراهيم باشا ديوان مشورة ضمّ أعياناً من المسلمين والنصارى واليهود وكان النفوذ الفعلي فيه لكاثوليكي من حمص هو حنا البحري. وكانت معارضة العلماء لهذا الوضع المستجد تستند إلى أكثر من سبب فقد خسروا مصادر رزقهم ونفوذهم المعنوي، فعارضوا الاعتماد على مسيحيين ويهود والسماح للقناصل الأوروبيين بإقامة قنصليات في المدينة. وكان أشد ما يثير حفيظة العلماء التهاون بالتقاليد المتبعة وإظهار غير المسلمين لطقوسهم، واعتبر العامة من الأهالي دولة المصريين هي دولة نصارى[٥٢].

أراد المصريون إقامة حكومة مركزية تجمع وتراقب المدى الجغرافي السوري، علماً أنهم فصلوا حكومة حلب عن دمشق بعد وقت قصير، ومنحوا حليفهم بشير الثاني امتياز حكم جبل لبنان. وقد عمدوا إلى إدخال تحديثات

(٥١) ZABBAL. F: L'oulèma, p. 445.

(٥٢) مذكرات تاريخية، ص ٦٠.

وإصلاحات على غرار ما حصل في مصر. إن مدة حكمهم القصيرة التي انتابتها الاضطرابات والثورات لم تسمح بإدخال إصلاحات جذرية. إلّا أنهم أضفوا طابعاً من المساواة بين الأهالي وفرضوا التجنيد الإجباري كما فرضوا جباية منظمة على الأفراد، وكانت هذه الإجراءات العوامل المباشرة لقيام الثورات، التي توسل ابراهيم باشا العنف لقمعها مستعيناً بعسكر من مسيحيي الجبل مما زاد في النقمة ضد حكمه.

جاء خروج المصريين سنة ١٨٤٠ م نتيجة تدخل دولي، ولكنه اعتبر انتصاراً عثمانياً. وقد جاء الخروج المصري من سورية بعد وفاة السلطان محمود الثاني بأمد قصير، وصعود عبد المجيد الذي أعلن خط كلخانه المتضمن لاصلاحات وتنظيمات تحديثية، وقد جاء هذا الإعلان تلبية لرغبات الدول الغربية. ومع ذلك، فإن عودة الحكم العثماني إلى سورية كانت انتصاراً للعلماء، فعاد من كان منفياً منهم واستعدوا لممارسة نفوذهم السابق.

إن الحكومة العثمانية العائدة إلى سورية، ليست نفسها التي غادرتها عام ١٨٣١ م قبل عشر سنوات. كانت الدولة قد قضت على قوات الانكشارية عام ١٨٢٦ م، وأعلنت في تنظيمات عام ١٨٣٩ م المساواة بين جميع الرعايا العثمانيين، وأحدثت أشكالاً من الإدارة الحديثة. هذه الإجراءات المستحدَثة كان ينبغي أن تظهر آثارها في سورية أيضاً، وبالفعل فإن العثمانيين شكلوا ديوان مشورة يعاون الوالي ويشرف على إجراء التحديثات. وتحول هذا الديوان إلى مجلس إدارة كبير يشترك مع مجالس الإدارة في الألوية والأقضية في تسيير شؤون البلاد والأهالي. ومنحت هذه المجالس صلاحيات مالية وبلدية واسعة. وقد اشتركت التنظيمات العثمانية مع التحديثات المصرية في روح واحدة وتنزع إلى ذات الأغراض. إلّا أن العثمانيين وجدوا في العلماء حلفاءهم الرئيسيين، ونصّت التشريعات الإدارية على جعل المفتشين والنقباء والقضاة أعضاء دائمين في المجالس الإدارية المذكورة. وعلى هذا النحو كان العلماء يتحولون من طبقة وسيطة بين الحكام والأهالي تبعاً للدور الذي استقر لهم في القرن الثامن عشر، إلى شركاء في الإدارة والسلطة. وشقّت العائلات الدينية طريقها إلى مجالس

الإدارة في المدن والأقضية، وقبضت على المناصب الفعالة في هذه المجالس التي أنيط بها تسيير الشؤون المالية والقضائية في الولاية والألوية والأقضية.

شهدت سورية إذاً رياح التحديث التي حملتها مصر مرة وتركية مرة أخرى. وكانت سورية في وسط القرن التاسع عشر عرضة للمؤثرات التي تأتيها من خارجها. بالمقابل، فإن القوى المحلية المتمثلة بالأعيان ورجال الدين على وجه الخصوص قد عبرت عن نزعة متشددة ومحافظة عززتها قوة الصوفية النشطة، كما عززها نزوع العلماء إلى التمسك بالتقاليد والامتيازات التي عمل المصريون على نزعها بالقوة. وقد شهدت سورية بعد خروج المصريين حوادث انتقام طالت المسيحيين والقناصل الأوروبيين. إلّا أن ذلك ما كان يؤدي إلّا إلى تزايد التدخل الأوروبي في الشؤون المحلية. وكانت الأحداث التي أعقبت خروج المصريين بعيدة عن أن تكون مناسبة لإجراء التحديثات التي تقتضيها التنظيمات العثمانية الحديثة العهد. فعودة الحكم العثماني قد أرجعت الأسس التقليدية التي يقوم عليها مجتمع الوجهاء المدنيين والدينيين. ونضيف إلى ذلك أن التدخلات الانكليزية التي تظاهرت بحماية المسيحيين أضفت جواً من الشحن الطائفي المتنامي. فأصبح من الصعب على القناصل في عام ١٨٤٢ م التجول في المدينة(٥٣). ومع ذلك، فإن القنصل الانكليزي تدخل في تسمية أعضاء في المجلس الذي شكل مع وصول أول والٍ عثماني، وضم المجلس مسلمين ومسيحيين ويهوداً، علماً أن نجيب باشا والي دمشق قد عيّن في هذا المنصب لإبعاده عن استامبول بسبب عدائه للتنظيمات(٥٤).

استعد العلماء للمشاركة في تجربة الإدارة والحكومة في دمشق ومدن سورية الأخرى. وخلال ما يقرب من العشرين سنة (١٨٤٠ ـ ١٨٦٠)، كان العلماء من جميع الطبقات يعيدون مواقعهم ويشددون روابطهم مع استامبول، فحصلوا على نفوذ لم يكن لهم في أي وقت سابق من الحكم العثماني في سورية، فاستعادوا

---

(٥٣) ZABBAL, F: L'oulèma, p. 452.

(٥٤) ZABBAL, F: L'oulèma, p. 454.

مواقعهم في الجهاز القضائي وفي المحاكم المدنية المستحدثة، ومدوا نفوذهم إلى المجالس البلدية، واستعادوا سيطرتهم على الأوقاف، ومن خلال الصلاحيات التي منحتها إياهم مجالس الإدارة فقد صار لهم قدرة الإشراف على شؤون المال والضرائب والتجنيد والشرطة[٥٥]. وإذا كان القاضي والمفتي والنقيب هم أعضاء حكماً في المجالس، فإن ممثلي الطرق الصوفية احتلوا مراكز في ذات المجالس. ونجد بين العلماء الذين دخلوا في مجالس الإدارة والبلدية وتسلموا مناصب القضاء علماء معروفين أمثال: أبو السعود الغزي الفقيه، والنقشبندي[٥٦]، وأحمد المالكي الذي عين ناظراً للأوقاف ثم ناظراً للنفوس وصار أخيراً عضواً في مجلس الشورى الكبير[٥٧]، وحسن تقي الدين نقيب الأشراف ومفتي الشافعية وعضو المجلس الكبير حتى وفاته عام ١٨٤٧ م[٥٨]، ودرويش العجلاني العالم الحنفي نقيب الأشراف الذي تولى رئاسة البلدية بعد ١٢٧٦ هـ/ ١٨٦٠ م[٥٩]. أما الشيخ عبد الله الحلبي المدرس في الجامع الأموي والذي عقدت رئاسة الشام عليه والذي نفذت كلمته عند الولاة والحكام، فكان يتعاطى تجارة الحرير ويرفض المناصب الكبرى التي تعرض عليه، ولكنه يشير على من يراه بقبولها[٦٠]. ثم الشيخ عمر الغزي مفتي الشافعية الذي أخذ الطريقة النقشبندية عن الشيخ خالد، وأصبح أحد أعضاء المجلس الكبير في ايالة الشام، فلم يبق من يقارنه أمراً وتيهاً وحلاً وعقداً[٦١]. ومثله محمد الجابي عضو مجلس الشورى الكبير[٦٢] ونسيب حمزة المدرس الفقيه الذي أجبر على جعله من أعضاء المجلس الكبير

(٥٥) فيليب شكري خوري: طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق ضمن (أعمال المؤتمر الدولي الثاني لبلاد الشام) دمشق، ص ٤٤٥.
(٥٦) محمد جميل الشطي: أعيان دمشق. المكتب الإسلامي - بيروت ١٩٧٢ (ط ٢)، ص ٢٩.
(٥٧) الشطي: أعيان، ص ٥١.
(٥٨) الشطي: أعيان، ص ٨٥.
(٥٩) الشطي: أعيان، ص ١٢٧.
(٦٠) الشطي: أعيان، ص ١٨٧.
(٦١) الشطي: أعيان، ص ٢١٤.
(٦٢) الشطي: أعيان، ص ٢٣٥.

بـالشام(٦٣). وضمت المجـالس عدداً من الأعيـان من غير العلماء المتحدِّرين من عائلات الأغوات والتجار الكبار. إلاّ أن العلماء كانوا في الواقع أصحاب النفـوذ الأقوى في هذه المجالس حتى ١٨٦٠. وقد ساعدوا في تنفيـذ سياسـة الدولـة في فـرض الضرائب وفرض التجنيـد، وكانت هـذه الإجراءات غـير الشعبية تعـود بـالمنافـع على العلماء الـذين أعفوا أبنـاءهم من الخدمـة العسكريـة، ولم يدفعـوا الضرائب بصفتهم علماء(٦٤). وكـانت مشاركـة العلماء في الإدارة الحكوميـة تعود عليهم بمنافع عديدة مثل استفادتهم من الحصول على ملكيـات والتزامـات فجنوا ثروات على حساب الفلاحين، مما يذكرنا بتجربـة علماء مصر في مطلع القـرن. وكـانـوا يستفيـدون من القـوانـين التي كلفـوا السهـر عـلى تنفيـذهـا من أجــل مآربهم(٦٥). بالمقابل فقد عرقلوا التحديثات التي اعتبرت منافيـة للشريعة وتقـاليد الإسلام. ويعلن الشيخ عمر الغزي معبراً عن ذلك: «هذه الأوراق الواردة من السلطان المشتملة عـلى أوامـر لا تنـاسـب الأوان. . . ألقينـاهـا ولم نعمـل لهـا بحـال. . ولم نخش من حاكم أو كبـير ولا قاضٍ أو وزيـر»(٦٦). ووقفوا بشكـل خـاص في وجه تـطبيق المساواة بـين أبناء الـطوائف المختلفة وخلقـوا صعوبـات داخل المجالس للأعضاء غـير المسلمين. وقـد عمد العلماء إلى وضـع العراقيـل حتى في نقـاش المسائـل التفصيلية. فـالشيخ سعيـد الأسطواني خـطيب الجامـع الأموي وإمام الحنفية به، صار عضواً في المجلس الكبير بأيالة الشـام، ثم رئيساً في مجلس الدعاوى، إلاّ أنه استقال بسبب خلاف وقع بينه وبين والي دمشق من أجـل إقامـة الحد عـلى السارق فلزم داره للتـدريس، وقد وقـع ذلك بعـد سنـة ١٢٨٦ هـ/ ١٨٦٩ م(٦٧)، وبعد أن فقد العلماء نفوذهم في مجالس إدارة الولاية.

(٦٣) الشطي: أعيان، ص ٢٨٥.

(٦٤) MA'OZ, M: The Ulamà and the process of Modernization in Syria During the Mid - Nineteenth Century, Asian and African Studies, vol. 7 (1971), pp. 83-84.

(٦٥) MA'OZ, M: The Ulamà, p. 85.

(٦٦) عبد الرزاق البيطار: حلية البشر في أعيان القرن الثالث عشر. منشورات مجمع اللغة العـربية بدمشق، الجزء الأول، ص ١١٣٥.

(٦٧) الشطي: أعيان، ص ٣٢٧.

وكـان بعض العلماء قد رفضـوا في الأصل المشـاركة في هـذه المجـالس الإداريـة انـطلاقاً من رفض الخـوض في السياسـات والحكـومـات، وأجـبر آخـرون عـلى المشاركة فيهـا. وفي جميع الأحـوال، فإن كـافة فئـات العلماء كانت تستفيـد من الوضع الذي استجد بعد عام ١٨٤٠ ولفترة امتدت عشرين سنة.

كان العلماء يعارضون بشكل عام سياسة التحديث، وقـد شارك بعضهم في تيـار منـاهض للتحـديثـات[٦٨]. إلاّ أن أحـداث عـام ١٨٦٠ كـانت منـاسبـة للانقضاض من جانب الدولة على نفوذ العلماء فنفي زعماؤهم أمثال عمر الغـزي وأحمـد العجلاني وأحمـد الحسيبي وغيرهم[٦٩]. وغـاب العلماء عن مجلس الولايـة ومجلس اللواء في الثلث الأخـير من القـرن التـاسـع عشر، وفي الـوقت الـذي انسحب فيـه العلماء إلى أجهزتهم الفقهيـة تضاءل النفـوذ الـذي كـان لـوظـائف الإفتاء والنقابة لصالح المناصب الإدارية، فتحول أبناء العائلات الدينية تدريجيـاً إلى التنافس على هذه المناصب ذات الطابع المدني[٧٠].

أخلى العلماء مراكز الوجاهة للزعماء المدنيـين الذين احتلوا منـاصب الإدارة والحكومة. وقد فشل العلماء في تجربتهم الإدارية التي أفقـدتهم ثقة الأهـالي. كما فقدوا دورهم الوسيط بـين الأهالي والحكّـام فعادوا إلى أطـرهم الحرفيـة. كانت الإدارة الحكومية إذاً تستغني عن خدماتهم مفسحة المجال أمام فئة حديثة التكون تلقى أفرادها تـربية ذات صبغـة علمانية تنـاسب متطلبـات الإدارة والحكومـة في توسيع الأجهـزة والتحديث، في الـوقت الذي كـان فيه أبنـاء العائـلات الدينيـة يتحـولون عن العلم الـديني إلى المعاهـد الفنية لضـمان حصولهم عـلى مراكـز في الإدارة. وعـلى هذا النحـو، فإن الجهـاز الـديني الـذي فقـد نفـوذه وامتيـازاتـه انسحب إلى المهمات الفقهية الضيقة.

---

(٦٨) MA'OZ, M: The Ulamà, p. 87.

(٦٩) انظر: منتخبات من مذكرات محمد أبو السعود الحسيبي الدمشقي، حول أحداث دمشق عـام ١٨٦٠، ضمن: سهيل زكار: بلاد الشام في القرن التاسـع عشر. دار حسان دمشق ١٩٨٢، ص ٢٨٣ ـ ٣١٦.

(٧٠) انظر، فيليب شكري خوري: طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق ضمن (أعمال المؤتمر الدولي الثاني لبلاد الشام)، ص ٤٣٧ ـ ٤٨٣.

V

تقدم استامبول والقاهرة ودمشق ثلاثة نماذج على إدخال التنظيمات الهادفة إلى إقامة دولة حديثة ومركزية. وفي جميع هذه النماذج كان للعلماء أدوارهم المتفاوتة داخل المحاولات أو على هامشها.

كان المشروع التحديثي في استامبول الذي بدأ مع سليم الثالث واستمر مع محمود الثاني من صنع كتّاب الدواوين، إلاّ أنه حظي بموافقة العلماء وتشجيعهم قبل عام ١٨٣٠ م. وقد استمر المجهود الفقهي يبذل مسعاه للتوافق مع مستلزمات التحديث في عصر التنظيمات. وتناسب ذلك مع ازدهار الفقه العملي في استامبول والعائد إلى مراحل سابقة. إلاّ أن المجهود المبذول هدف إلى مجاراة القانون المدني فحسب[٧١]، ووقفت آلة الجهاز الفقهي دون المسائل المتعلقة بإصلاح النظام السياسي، مما حدا بالتشريع القانوني/ الدستوري إلى تخطّي حدود الفقه وتجاوزه.

أما في القاهرة، فإن تقليصاً مبكراً لدور العلماء قد جاء بعد تجربة مثيرة خلال اضطرابات نهاية القرن الثامن عشر. وقد أبدى رجال الدين الفقهاء خلال الفترة التي لعبوا فيها دورهم في الإدارة ابتعاداً عن طرق التصوف التي نظرت بشك إلى دور الفقهاء الاداري. وكان الجهاز الفقهي في مصر أعجز من أن يقدم إسهاماً في مجال الإصلاحات القضائية أو سواها من الإصلاحات. ولم تكن التسويغات التي أسهموا بصياغتها بمقنعة أو بكافية لتخلق لهم دوراً في الإدارة. كذلك، فإن دورهم الوسيط الذي نفذوا من خلاله إلى العمل الإداري زمن الفرنسيين أو في المرحلة التالية أصبح معيقاً داخل الآلة الحكومية التي ينشئها محمد علي باشا مما استوجب إبعادهم كطبقة تراكم دخلاً لا تنتجه إن عن طريق الأوقاف أو عن طريق التزام الأرض. وقد أفسح تقليص نفوذ **الفقهاء** إلى نمو بطيء **لعلم الحديث** وأصوله مما يتطلب أن نعود إليه في مرحلة لاحقة.

---

(٧١) حصيلة الجهود الفقهية نجدها في مجلة الأحكام العدلية. الطبعة العربية، بيروت سنة ١٣٠٢ هـ/ ١٨٨٤ م.

وتبدو دمشق وكأنها المدينة التي استطاع فيها المتصوفة والفقهاء أن يغالبوا التنظيمات حتى نهاية عهدها، ومع ذلك فإن انكفاءً سريعاً لدورهم في مجالس الإدارة قد تم إثر تحول في سياسة الدولة عام ١٨٦٠ م. ولم يحدث تناقض بين الفقه والتصوف بل احتفظت الطرق بنفوذها في أوساط العلماء. ويمكن أن نقول بأن مشاركة العلماء في مجالس الإدارة وانكفاءهم اللاحق لم يكن من صنعهم، بل حصل بفعل التأثيرات الخارجية التي كانت تتلقاها دمشق والوسط السوري، ومع ذلك فإن العلماء قد أسهموا بشكل غير مباشر في إضعاف أو تأجيل بلورة بناء دولة مركزية على النحو الذي كان يجري في استامبول أو القاهرة.

وبشكل عام، فإن فشل العلماء في تجارب الحكم والإدارة، هو بمعنى أدق فشل للأجهزة الفقهية، وبالتالي للآلة المعرفية الفقهية في مجابهة الخيارات التي طرحها عصر التنظيمات، ومن هنا انسحاب الفقهاء إلى الممارسة الحرفية مستعيدين بذلك شكل ممارستهم في وسط العصر العثماني (القرنان ١٧ و١٨) إلّا أن هذه العودة كانت مستحيلة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين كانت المنظمات الحرفية عرضة للتفتت والاضمحلال. وبالنسبة للحرفة الفقهية فقد كانت تفقد أبرز دعامتين لها: مصادر التمويل من إعفاءات وملكيات ووقفيات، ثم التوارث الحرفي من الآباء إلى الأبناء، لأن أولاد العلماء كانوا يتحولون إلى الحياة المدنية.

أفسح اضمحلال الحرفة الفقهية لبروز رجال الحديث النبوي المصلحين، إلّا أن ورثة الفقهاء المباشرين كانوا في واقع الأمر كتّاب الدواوين المتحدِّرين من دواوين عكا[٧٢] أو القاهرة. والحقّ أن الكتّاب كانوا أقدر على فهم وتلبية متطلبات الحكام الجدد في عصر التنظيمات. إن توسيع نطاق الدولة يتطلب خلق أجهزتها، ومن هنا الاستعانة المتزايدة لمحمد علي في مصر بطبقة الكتاب الأقباط ثم الكاثوليك بصفتهم محاسبين وصيارفة. فنمو الدولة المتسارع كان يتطلب

---

(٧٢) حول نفوذ عكا ودور الكتّاب راجع: ابراهيم العورة: تاريخ سليمان باشا العادل. دار لحد خاطر - بيروت ١٩٨٩.

توسيع شبكة الكتّاب الذين ضموا أفراداً من العائلة الحاكمة بالإضافة إلى خبراء أوروبيين من جنسيات مختلفة، كما تضم عناصر من الأتراك وأفراداً من الأهالي المصريين. ولم يعد الكتّاب يأتون من داخل التدريب في الدواوين بل يغدون إلى أجهزة الدولة ودواوينها من المعاهد العلمية والفنية وعلى الغرار نفسه جرت الأمور في دمشق وسائر بلاد الشام، فالكتّاب المتحدِّرون من دواوين عكا كانوا يستقرون في دمشق خصوصاً بعد عام ١٨٣٠م، وينشرون نماذجهم في سائر المدن السورية. وقد أمكن للكتاب في أواسط القرن التاسع عشر أن يلبوا المهمات التي عجز الفقهاء عن تلبيتها والقيام بأعبائها.